بنك بيبلوس

مؤشر بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك في لبنان:
تباطؤ في زخم ثقة المستهلك في الفصل الأول من العام 2017

مقر بنك بيبلوس الرئيسي، الأشرفية، الخميس 20 نيسان 2017: أطلق بنك بيبلوس اليوم، بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت من خلال كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال، نتائج مؤشر بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك في لبنان للفصل الأول من العام 2017.

وأظهرت النتائج تراجع المؤشر بنسبة 2,5% في كانون الثاني عن الشهر السابق، وانخفاضه بنسبة 19% في شباط وبنسبة 13,7% في آذار 2017. وبلغ معدل المؤشر الشهري 58,5 نقطة في الفصل الأول من العام 2017، أي بارتفاع نسبته 16% عن معدل الـ50,4 نقطة في الفصل الرابع من العام 2016. أما معدل المؤشر الفرعي للوضع الحالي، فقد بلغ 52,4 نقطة في الفصل الأول من العالم 2017، مسجلاً تحسناً بنسبة 8,4% عن الفصل السابق، في حين بلغ معدل المؤشر الفرعي للتوقعات المستقبلية 62,5 نقطة، أي بتقدم نسبته 20,8% عن الفصل الرابع من العام 2016.

وفي تحليل لنتائج المؤشر، قال السيد نسيب غبريل، كبير الاقتصاديين ورئيس مديرية البحوث والتحاليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس :"يُعتبر الانتعاش في ثقة المستهلك في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2017 خجولاً، لا سيما عند مقارنته بتحسن الثقة بعد اتفاق الدوحة في أيار 2008، بحيث جاءت نتائج الفصل الأول من العام 2017 أقل بنسبة 27% من نتائج الفصل الثالث من العام 2008."

وأضاف: "كانت للأُسر اللبنانية توقعات مرتفعة بأن نهاية الشلل السياسي الذي دام 30 شهراً سيدفع بالسلطات إلى وضع أولويات واحتياجات المواطنين على رأس جدول أعمالها. لكن تركيز الحكومة على زيادة الضرائب على الاستهلاك والدخل والأرباح، والمشاحنات السياسية المستمرة حول قانون الانتخابات النيابية بين الأطراف السياسية، عاملان أديا إلى تباطؤ الزخم في ثقة المستهلك الذي كان قد ارتفع بشكل ملحوظ في كانون الأول 2016. نتيجةً لذلك، تراجعت ثقة الأُسَر في كل من الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2017، بحيث شكلت نتائج المؤشر في آذار 2017 انخفاضاً بنسبة 32% عن النتيجة الفصلية الأعلى له في كانون الأول 2016."

وجاءت نتيجة المعدل الشهري للمؤشر في الفصل الأول من العام 2017 أقل بنسبة 44,8% من النتيجة الفصلية الأعلى له والتي بلغت 105,8 نقطة في الفصل الرابع من العام 2008، وأقل بنسبة 39,5% من النتيجة السنوية الأعلى له والتي بلغت 96,7 نقطة في العام 2009. ولكن كانت النتيجة المسجلة في الفصل الأول من العام 2017 أعلى بنسبة 9% من معدل المؤشر الشهري البالغ 53,7 نقطة منذ بدء احتساب المؤشر في تموز 2007، وهي المرة الأولى التي تتجاوز فيها النتيجة الفصلية معدل المؤشر الشهري منذ الفصل الثالث من العام 2011.

وحذّر السيد غبريل من أن "استمرار التناقض الحاد بين أولويات ومصالح الطبقة السياسية من جهة، وأولويات ومطالب المواطنين من جهة أخرى، سيؤدي إلى اضمحلال الفرص التي أتاحتها النوايا الحسنة والتفاؤل النسبي للأُسَر اللبنانية. وإن هذه الأُسَر تحتاج لأن ترى الانفراج السياسي في البلاد يُترجم على أرض الواقع ارتفاعاً في مستوى معيشتها وتحسناً في أوضاعها الاقتصادية والمالية من أجل أن تبقي ثقتها وتوقعاتها المستقبلية عند مستويات مرتفعة. لذلك، فإن عدم تحقيق السلطات هذه التوقعات على المدى القريب قد يدفع المواطنين إلى اعتبار الانتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وإعادة تفعيل عمل المجلس النيابي كمجرد صفقة تقاسم سلطة بين مكونات هذه الطبقة السياسية، ما من شأنه أن يزيد من شكوك المستهلك اللبناني ويضعف ثقته بشكلٍ كبير."

وأشار السيد غبريل إلى أن "نتائج الفصل الأول من العام 2017 تعكس الشكوك السائدة لدى الأُسَر اللبنانية، حيث أن 10,4% فقط من اللبنانيين الذين شملهم المسح توقعوا أن تتحسّن أوضاعهم المالية في الأشهر الستة المقبلة، بينما اعتقد 64,1% منهم أن أوضاعهم ستتدهور واعتبر 23,1% أن هذه الأوضاع ستبقى على حالها. كما توقع 6,8% فقط من اللبنانيين الذين شملهم المسح خلال آذار 2017 أن تتحسّن بيئة الأعمال في لبنان في الأشهر الستة المقبلة، أي بانخفاض عن نسبة 15,4% في كانون الثاني و8,7% في شباط 2017. في المقابل، توقع 76% من المواطنين المستطلعين أن تتدهور بيئة الأعمال في لبنان في الأشهر الستة المقبلة في آذار، أي بارتفاع عن نسبة 59,4% في كانون الثاني و68,8% في شباط 2017."

وأظهرت نتائج مؤشر بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك للفصل الأول من العام 2017 أن الإناث سجلن مستوى ثقة أعلى نسبياً من ذلك الذي سجله الذكور؛ وأن المستهلكين المنتمين إلى الفئة العمرية الممتدة من 40 إلى 49 سنة سجلوا مستوى ثقة أعلى من الفئات العمرية الأخرى؛ وأن الأُسَر التي يعادل أو يفوق دخلها 2,500 دولار أميركي شهرياً سجلت مستوى ثقة أعلى من ذلك الذي سجلته الأُسَر ذات الدخل الأقل. بالإضافة إلى ذلك، سجّل العاملون في القطاع الخاص في الفصل الأول من العام 2017 مستوى ثقة أعلى من الذي سجله العاملون لحسابهم الخاص، وربات المنزل، والطلاب، والعاملون في القطاع العام والعاطلون عن العمل. كما سجل المستهلكون في جبل لبنان أعلى مستوى للثقة بين المحافظات في الفصل الأول من العام، تلاهم المستهلكون في بيروت، وشمال لبنان، وجنوب لبنان والبقاع. وسجل المستهلك الدرزي أعلى مستوى من الثقة مقارنةً مع المستهلك المسيحي، والسني والشيعي على التوالي.

يُذكر أن مؤشر بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك يقيس ثقة وتوقعات المستهلكين اللبنانيّين المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام وأحوالهم المالية الخاصة، وذلك كما تفعل أبرز مؤشرات ثقة المستهلك حول العالم. ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين: مؤشر الوضع الحالي ومؤشر التوقعات. المؤشر الفرعي الأول يغطي الظروف الاقتصادية والمالية الحالية للمستهلكين اللبنانيين، والمؤشر الفرعي الثاني يتناول توقعاتهم على مدى الأشهر الستة المقبلة. إضافة إلى ذلك، يتضمن المؤشر فئات فرعية موزّعة بحسب العمر والجنس والدخل والمهنة والمحافظة والانتماء الديني. وتقوم مديرية البحوث والتحاليل الاقتصادية في بنك بيبلوس باحتساب المؤشر على أساس شهري منذ تموز 2007، علماً بأنه تم اعتماد شهر كانون الثاني 2009 كأساس له. ويستند المؤشر

على مسح لآراء 1,200 مواطن لبناني يمثلون السكان في لبنان. ويجري هذا الاستطلاع من خلال مقابلات شخصية مع أفراد العينة من الذكور والإناث الذين يعيشون في جميع أنحاء لبنان. وتتولّى شركة Statistics Lebanon، وهي شركة أبحاث واستطلاعات للرأي، عملية المسح الميداني الشهري.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ :

السيد نسيب غبريل
كبير الاقتصاديين ورئيس مديرية البحوث والتحاليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس
الهاتف: 100 338 1 (961) رقم تحويل: 0205
هاتف مباشر: 595 338 1 (961)
الفاكس: 774 217 1 (961)
بريد الكتروني: nghobril@byblosbank.com.lb